الأسعار فى بلادى (١)

بقلم :

د. م. نادر رياض

www.naderriad.com

لاشك أن قضية الأسعار من منظورها الاقتصادى تشكل أحد المؤشرات الهامة التى يمكن عن طريقها تقييم الاقتصاد لأى دولة ومدى الاستقرار الذى يتمتع به هذا الاقتصاد .

فاستقرار الأسعار يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقوة عملة الدولة وثبات استقرارها بصورة يمكن الاعتماد عليها فى إجراء أية حسابات مستقبلية وإن كان ذلك على المدى القريب على الأقل .

كما يرتبط مؤشر الأسعار من ناحية أخرى باستقرار الأسواق من حيث القوة الشرائية التى تحتاجها الأسواق التجارية والقطاعات الصناعية لإدارة منظومته الإستراتيجية إنتاجاً واستيراداً وتسويقاً ، كما أنه يعنى فى ذات الوقت الاستقرار للمدخلات الصناعية ممثلاً فى خاماتها وأسعار الطاقة وباقى الخدمات من نقل وتأمين على البضائع وهو أمر لا يتأتى فى حالة التذبذب فى توافر السلع والخدمات للأسواق بمجرد طلبها أى بمجرد الحاجة إليها .

ولا يستطيع أى باحث اقتصادى يقيم دراساته على السوق المصرى إلا أن يستشعر الثقة فى الاقتصاد المصرى فى هذه المرحلة الممتدة عبر السنوات القليلة الماضية استشرافاً لما بعدها حيث تم احتواء التذبذب فى أسعار البترول والخامات والمنتجات التى تدور فى فلكه من حديد وأسمنت وبتروكيماويات ومواد بناء ، وهو أمر لم يكن احتواؤه بنفس القدر فى فترات سابقة رغم تشابه تذبذب أسعار البترول فى الفترتين موضوع المقارنة .

إلا أن لى توجه فى تناول الأسعار من مبحث آخر لما له من حساسية وإن كانت محدودة فى حجمها ولكنها خطيرة الأثر فى مدلولها لارتباط ذلك بمعايير محلية داخلية لا يوجد شبيه لها فى الاقتصاديات العالمية، مثال ذلك: أن أسعار السلع فى ريف مصر وصعيدها تتعرض لزيادات مجحفة رغم وحدة الدولة وانتماء المحافظات للدولة ذاتها وامتداد المستهلك كشعب واحد عبر كافة أرجاء الوطن الذى نحيا جميعاً تحت مظلته ولا نملك إلا الحفاظ على سيادته ووحدته المادية والمعنوية والتى تبدأ وتصب فى حق المواطن فى الحصول على معاملة عادلة لا تتأثر بالقرب أو البعد المكانى عن عاصمة المعز.

فلم يعد مقبولاً أن ترتفع أسعار كثير من السلع الأساسية من أرز وسكر وسجائر وشاى كلما بعدنا عن العاصمة. فعلى سبيل المثال فان علبة السجائر تباع بأسعار تزيد عن أسعارها الرسمية كلما بعدت المسافة عن القاهرة كما لو انه يؤدى عنها رسوماً جمركية كلما عبرت من محافظة إلى المحافظة التى تليها. وقد تختلف السبل فى زيادة الأسعار ما بين الزيادة الصريحة فى سعر الكيلو أو العبوة أو تعبئة ذلك فى عبوات غير معيارية صغيرة مثل قراطيس الشاى والسكر وغيرها .على الجانب الآخر كيف يستقر مفهوم وحدة الدولة فى ظل تعليمات تحظر نقل أسماك من بحيرة السد شمالاً أو سجائر و حاصلات زراعية أو منتجات بعينها من محافظة إلى أخرى، ومع غرابة هذا الأمر إلا أن أحدا لا يسأل كيف تقوم أجهزة سيادية تابعة للدولة بتنفيذ هذه التعليمات وهى غير المسبوقة بسائر الدول الأخرى. خطورة هذا الأمر انه يمس سيادة الدولة كما يمس حرية انسياب السلع والخدمات وهو ما ننادى به دولياً فما بالنا به محلياً .

يمتد بنا الأمر عمقاً فى الغرابة عندما نرى أن القائمين على تسعير غرف الفنادق يفرقون بين السعر المعمول به للمواطن المصرى عنه للمواطن الأجنبى بفروق تصل فى متوسطاتها إلى ٥٠٪ زيادة فى الأسعار للنزيل الأجنبى، وقد يبرر البعض ذلك بأن جهة الإدارة التى تعتمد الأسعار تخص المواطن المصرى بمزايا لها مبرراتها السطحية من نقص الدخل وغير ذلك متناسين أن هذا الأمر فى حد ذاته يمس سيادة الدولة من الحرص على استقرار الأسعار دون تمييز أو تفرقة بين مصرى وغير مصرى.

وليس المقصود من هذا المثال أن يفهمه البعض على أنه دعوة لزيادة الأسعار على المصريين بل هو فى الواقع دعوة لتوحيد الأسعار عند حدها المخفض وكفى الأجنبى أنه تجشم مشقة القدوم إلى بلادنا الجميلة عن طريق البر أو البحر أو الجو ليشعر بعد ذلك أن جميع الأبواب مفتوحة للترحيب به دون مغبة شبهة الاستغلال طالما أقام عندنا محترماً قوانين الدولة وأعرافها.

وعكس هذا يطبق فعلاً حيث تتمتع الرحلات السياحية او الوفود الأجنبية بأسعار تصل الى ١٠-١٥ دولار فى الليلة بفنادق الدرجة الأولى بمنتجعات البحر الأحمر وهى ميزة لا يحصل عليها المواطن المصرى.

والأمر ليس ببعيد عندما كانت أسعار العملات الأجنبية فى بلادى تقيم بثلاث فئات للتحويل بحيث كان يقيم الدولار بثلاثة أسعار فى ذات الوقت الأول منها هو السعر الرسمى والثانى هو سعر السوق والثالث هو السعر الجمركى والذى يستخدم فى تقييم سعر الواردات ، ورغم غرابة هذا الأمر وكثرة التندر به محلياً وعالمياً إلا أن الأمر احتاج إلى ٢٠ عاماً قبل أن تتمكن الحكومة فى عصر الرئيس مبارك من تغيير ذلك بجرة قلم وشجاعة قلب، وإذا كان هناك ما لا يجب أن ننساه كعبرة من هذا الموقف فهو أن الإجراء إذا سار مساراً خاطئاً فان الأمر قد يحتاج إلى عشرات السنين لتصحيحه.

وللمقال بقية.

جريدة الاخبار (الصفحة 16) 2010/8/9

الأسعار فى بلادى (٢)

بقلم :

د. م. نادر رياض

www.naderriad.com

أما الاوكازيونات، فحدث ولا حرج حيث يستغل البعض موسم الاوكازيون ليطرح سلعاً من الذى اتفق على تسميتها فرز ثان أو تلك التى شابها عيوب فى الإنتاج مقابل تلك الأسعار المخفضة حيث يشمل هذا السلوك المعيب كافة السلع باستثناءات محدودة كما لو كان الإنسان لا يستطيع ضميره المهنى أن يخفض الأسعار دون أن ينتقص منها بحسابات جودة المنتج متناسياً أن منظومة الجودة المستقرة فى الدول الصناعية والتى نعمل على اللحاق بها ترفض طرح أى إنتاج معيب بالأسواق إذ أن الصانع ينظر له على أنه خبير الجودة الأول المتخصص والذى يعمل لصالح المستهلك دون شبهة تلاعب من اى نوع .

نسوق من الأمثلة فى استحياء مثال إقامة الحفلات بأبعادها المختلفة سواء فى حفلات الزفاف أو الاحتفالات الأخرى حيث يتمسك المطرب أو الراقصة باقتضاء أضعاف الثمن الذى يقتضيه من المصرى من صاحب الحفل العربى الجنسية.

وكم رأينا من خلافات احتدمت عندما يكتشف المطرب أو الراقصة أن العريس ذو لهجة عربية تشابه اسمه مع الأسماء المتداولة فى مصر وقد ينتهى الأمر إلى الانسحاب من الحفل ما لم يتم توريد فرق القيمة عداً ونقداً فى التو واللحظة .

أما إذا انتقلنا لمجال أسمى من الرقص والطرب فلنا أن نمر على محطة العلاج فى مصر وهى مهنة تعلو الكثير من المهن الأخرى لارتفاع مكونها الأخلاقى والإنسانى عن باقى المهن .

فكيف يستقيم مع ما أوردناه من وصف بأن يعمد كثير من الأطباء إلى اقتضاء أتعابهم سواء كانت كشف أو جراحة أو علاج بأسعار يساوون فيها بين الجنيه والدولار عددياً بمعنى مضاعفة الأسعار المتعامل بها مع المصريين إلى خمسة أضعافها فى حالة أداء نفس الخدمة للعرب والأجانب.. وقد نسمع فى تبرير ذلك كلاماً كثيراً بعضه يدعى أن الطب مهنة اقتضت من الأطباء التفرغ التام لها طوال عمر الطبيب الذى عليه أن يحيا عمره كله دارساً وباحثاً ومعالجاً دون توقف كما أن الموهبة التى أوصلته لمكانته المرموقة لها تكلفتها المادية والمعنوية مقيسة بحسابات العمر.

وإذا أردنا أن ننظر فى الأمر رغم اختلاف مضمون كفتى الميزان فسنقول أن الموهبة هى من عند الله أخذها مجاناً وبالقطع ليس ليحتفظ بها لنفسه وإنما ليفيد بها الناس ويعلى بها من شأن الطب ، وهذا هدف أسمى يعلو ما دونه من أهداف كما أن قضيتنا ليس فى مطالبته بأن يعمل مجاناً وإنما فى أن يساوى بين المرضى دون تفرقة بين جنسياتهم وإن كان له أن ينحاز للفقراء فيعالج بعضهم من باب الثواب بكل ما يعنيه ذلك من قيم نفسية وروحية وأيضاً دينية .

سأتوقف عند هذا الحد منتهياً إلى أن مثل هذه السلوكيات التى ليس لها مسمى آخر إلا إضافة عشوائيات جديدة لحياتنا فى وقت لا يسمح فيه المجال لأى عشوائيات إضافية خاصة وأن هذا المسلك الذى ننفرد به ليس له مثالاً يشابهه فى أى من الدول ذات الاقتصاديات الناهضة والمستقرة والتى نسعى للتعاون معها من واقع المساواة والندية فى المفاهيم والجدية وأيضاً فى حرصها على استقرار الأسواق.

كل الأمثلة التى أوردتها فى المقال تمثل تشوهات فى نظام التسعير فى بلدنا، وهى تشوهات طاردة فى بعض الأحيان، الأمر الذى يستلزم استئصالها والقضاء عليها تماماً.

إن نظام الاقتصاد الحر لا يفسح مجالاً للتدخل فى أسعار السلع والخدمات إلا فيما ندر مما تستوجبه الحاجة، إلا أن هذا النظام لا يستبعد البحث عن وسائل ايجابية لتلافى تشوهات الأسعار حرصاً على سلامة الكيان الاقتصادى بأكمله .

ولاشك أنه يجب على أى نظام يسن لتنظيم السوق الداخلى يجب أن يتطرق إلى هذا الخلل الخطير المتمثل فى "ازدواجية " الأسعار وهو أمر أساسى لتوفير نظام فعال للرقابة وضمان حق المواطن الذى يعيش على هذه الأرض الطيبة، خاصة وأن هذه الازدواجية لا تستند على أية عوامل اقتصادية، وإنما تقوم على مجرد البعد الجغرافى أو جنسية المستهلك فى داخل حدود الدولة الواحدة .

وهنا يجب ألا نتناسى أن تصحيح تشوهات " و"ازدواجية " الأسعار ركيزة أساسية فى الإصلاح المجتمعى الذى يتكامل مع الإصلاح الاقتصادى لبناء مصر الحديثة . ومؤدى هذا أن الأمر يستوجب تضافر كل الجهود للوصول إلى الصيغة المثلى , وبالتالى فإن المجتمع المدنى مطالب بالمشاركة الايجابية سواء من خلال الغرف التجارية والسياحية أو جمعيات حماية المستهلك أو غيرها .إن الأمر قد يبدو صعباً للبعض، إلا أنه فى حقيقته لا يتعدى تراجعاً سهلاً عن الخطأ والسير قدماً فى طريق الحق والصواب .

جريدة الاخبار (الصفحة 16) 2010/8/10

انضباط الأسعار بين الممكن والمستحيل

د.م. نادر رياض

لاشك أن قضية الأسعار من منظورها الاقتصادى تشكل أحد المؤشرات المهمة التى يمكن عن طريقها تقييم الاقتصاد لاى دولة ومدى الاستقرار الذى يتمتع به هذا الاقتصاد فاستقرار الاسعار يرتبط ارتباط وثيقا بقوة عملة الدولة وثبات استقرارها بصورة يمكن الاعتماد عليها فى اجراء اية حسابات مستقبلية وان كان ذلك على المدى القريب على الاقل.

كما يرتبط مؤشر الأسعار من ناحية اخرى باستقرار الاسواق من حيث القوة الشرائية التى تحتاجها الاسواق التجارية والقطاعات الصناعية لادارة منظومته الاستراتيجية انتاجا واستيرادا وتسويقا، كما انه يعنى فى ذات الوقت الاستقرار للمدخلات الصناعية ممثلا فى خاماتها وأسعار الطاقة وباقى الخدمات من نقل وتأمين على البضائع وهو امر لايتأتى فى حالة التذبذب فى توافر السلع والخدمات للأسواق بمجرد طلبها اى بمجرد الحاجة اليها.

ولايستطيع اى باحث اقتصادى يقيم دراساته على السوق المصرية إلا ان يستشعر الثقة فى الاقتصاد المصرى فى هذه المرحلة الممتدة عبر السنوات القليلة الماضية استشرافا لما بعدها حيث تم احتواء التذبذب فى اسعار البترول والخامات والمنتجات التى تدور فى فلكه من حديد وأسمنت وبتروكيماويات ومواد بناء، وهو أمر لم يكن احتواؤه بنفس القدر فى فترات سابقة رغم تشابه تذبذب اسعار البترول فى الفترتين موضوع المقارنة.

إلا ان لى توجها فى تناول الاسعار من مبحث أخر لما له من حساسية وان كانت محدودة فى حجمها ولكنها خطيرة الأثر فى مدلولها لارتباط ذلك بمعايير محلية داخلية لا يوجد شبيها لها فى الاقتصاديات العالمية، مثال ذلك: ان اسعار السلع فى ريف مصر وصعيدها تتعرض لزيادات مجحفة رغم وحدة الدولة وانتماء المحافظات للدولة ذاتها وامتداد المستهلك كشعب واحد عبر جميع أرجاء الوطن الذى نحيا جميعا تحت مظلته ولانملك إلا الحفاظ على سيادته ووحدته المادية والمعنوية والتى تبدأ وتصب فى حق المواطن فى الحصول على معاملة عادلة لا تتأثر بالقرب او البعد المكانى عن عاصمة المعز. فلم يعد مقبولا ان ترتفع اسعار كثير من السلع الاساسية من أرز وسكر وسجائر وشاى كلما بعدنا عن العاصمة. فعلى سبيل المثال فان علبة السجائر تباع بأسعار تزيد على اسعارها الرسمية كلما بعدت المسافة عن القاهرة كما لو انه يؤدى عنها رسوما جمركية كلما عبرت من محافظة الى المحافظة التى تليها. وقد تختلف السبل فى زيادة الاسعار مابين الزيادة الصريحة فى سعر الكيلو او العبوة او تعبئة ذلك فى عبوات غير معيارية صغيرة مثل قراطيس الشاى والسكر وغيرها على الجانب الآخر كيف يستقر مفهوم وحدة الدولة فى ظل تعليمات تحظر نقل اسماك من بحيرة السد شمالا او سجائر وحاصلات زراعية او منتجات بعينها من محافظة الى اخري، ومع غرابة هذا الامر إلا ان احدا لايسأل كيف تقوم اجهزة سيادية تابعة للدولة بتنفيذ هذه التعليمات وهى غير المسبوقة بسائر الدول الأخري. خطورة هذا الامر انه يمس سيادة الدولة كما يمس حرية انسياب السلع والخدمات وهو ماتنادى به دوليا فما بالنا به محليا.

يمتد بنا الامر عمقا فى الغرابة عندما نرى ان القائمين على تسعير غرف الفنادق يفرقون بين السعر المعمول به للمواطن المصرى عنه للمواطن الاجنبى بفروق تصل فى متوسطاتها الى ٥٠٪ زيادة فى الاسعار للنزيل الاجنبي، وقد يبرر البعض ذلك بأن جهة الادارة التى تعتمد الاسعار تخص المواطن المصرى بمزايا لها مبرراتها السطحية من نقص الدخل وغير ذلك متناسين ان هذا الامر فى حد ذاته يمس سيادة الدولة من الحرص على استقرار الاسعار دون تمييز او تفرقة بين مصرى وغير مصرى.

وليس المقصود من هذا المثال ان يفهمه البعض على انه دعوة لزيادة الاسعار على المصريين بل هو فى الواقع دعوة لتوحيد الأسعار عند حدها المخفض وكفى الاجنبى انه تجشم مشقة القدوم الى بلادنا الجميلة عن طريق البر او البحر او الجو ليشعر بعد ذلك ان جميع الابواب مفتوحة للترحيب به دون مغبة شبهة الاستغلال مدام قد اقام عندنا محترما قوانين الدولة وأعرافها.

وعكس هذا يطبق فعلا حيث تتمتع الرحلات السياحية او الوفود الاجنبية بأسعار تصل الى ١٠ . ١٥ دولارا فى الليلة بفنادق الدرجة الاولى بمنتجعات البحر الاحمر وهى ميزة لايحصل عليها المواطن المصري. والأمد ليس ببعيد عندما كانت اسعار العملات الاجنبية فى بلادى تقيم بثلاث فئات للتحويل بحيث كان يقيم الدولار بثلاثة اسعار فى ذات الوقت الاول منها هو السعر الرسمى والثانى هو سعر السوق والثالث هو السعر الجمركى والذى يستخدم فى تقييم سعر الواردات، ورغم غرابة هذا الامر وكثرة التندر به محليا وعالميا فإن الأمر احتاج الى ٢٠ عاما قبل ان تتمكن الحكومة فى عصر الرئيس مبارك من تغيير ذلك بجرة قلم وشجاعة قلب ، وإذا كان هناك ما لايجوز ان ننساه كعبرة من هذا الموقف فهو ان الاجراء إذا سار مسارا خاطئا فان الأمر قد يحتاج الى عشرات السنين لتصحيحه.

قضية الأسعار تشكل أحد المؤشرات المهمة التى يمكن عن طريقها تقييم الاقتصاد لاى دولة ومدى الاستقرار الذى يتمتع به

أما الاوكازيونات، فحدث ولا حرج حيث يستغل البعض موسم الاوكازيون ليطرح سلعا من الذى اتفق على تسميتها فرز ثان او تلك التى شابها عيوب فى الانتاج مقابل تلك الاسعار المخفضة حيث يشمل هذا السلوك المعيب كل السلع باستثناءات محدودة، كما لو كان الانسان لايستطيع ضميره المهنى ان يخفض الاسعار دون ان ينتقص منها بحسابات جودة المنتج متناسيا ان منظومة الجودة المستقرة فى الدول الصناعية والتى نعمل على اللحاق بها ترفض طرح اى انتاج معيب بالأسواق اذ ان الصانع ينظر له على انه خبير الجودة الاول المتخصص والذى يعمل لصالح المستهلك دون شبهة تلاعب من اى نوع.

سأتوقف عند هذا الحد منتهيا الى ان مثل هذه السلوكيات التى ليس لها مسمى أخر ألا اضافة عشوائيات جديدة لحياتنا فى وقت لايسمح فيه المجال لاى عشوائيات اضافية خاصة ان هذا المسلك الذى ننفرد به ليس له مثال يشابهه فى اى من الدول ذات الاقتصاديات الناهضة والمستقرة والتى نسعى للتعاون معها من واقع المساواة والندية فى المفاهيم والجدية وأيضا فى حرصها على استقرار الأسواق.

كل الأمثلة التى أوردتها فى المقال تمثل تشوهات فى نظام التسعير فى بلدنا، وهى تشوهات طاردة فى بعض الأحيان ، الامر الذى يستلزم استئصالها والقضاء عليها تماما.

جريدة الاهرام (صفحة 10) 2010/11/4

انضباط الأسعار بين الممكن والمستحيل

بقلم
د.م. نادر رياض

لاشك أن قضية الأسعار من منظورها الاقتصادى تشكل أحد المؤشرات المهمة التى يمكن عن طريقها تقييم الاقتصاد لاى دولة ومدى الاستقرار الذى يتمتع به هذا الاقتصاد فاستقرار الاسعار يرتبط ارتباط وثيقا بقوة عملة الدولة وثبات استقرارها بصورة يمكن الاعتماد عليها فى اجراء اية حسابات مستقبلية وان كان ذلك على المدى القريب على الاقل.

كما يرتبط مؤشر الأسعار من ناحية اخرى باستقرار الاسواق من حيث القوة الشرائية التى تحتاجها الاسواق التجارية والقطاعات الصناعية لادارة منظومته الاستراتيجية انتاجا واستيرادا وتسويقا، كما انه يعنى فى ذات الوقت الاستقرار للمدخلات الصناعية ممثلا فى خاماتها وأسعار الطاقة وباقى الخدمات من نقل وتأمين على البضائع وهو امر لايتأتى فى حالة التذبذب فى توافر السلع والخدمات للأسواق بمجرد طلبها اى بمجرد الحاجة اليها.

ولايستطيع اى باحث اقتصادى يقيم دراساته على السوق المصرية إلا ان يستشعر الثقة فى الاقتصاد المصرى فى هذه المرحلة الممتدة عبر السنوات القليلة الماضية استشرافا لما بعدها حيث تم احتواء التذبذب فى اسعار البترول والخامات والمنتجات التى تدور فى فلكه من حديد وأسمنت وبتروكيماويات ومواد بناء، وهو أمر لم يكن احتواؤه بنفس القدر فى فترات سابقة رغم تشابه تذبذب اسعار البترول فى الفترتين موضوع المقارنة.

إلا ان لى توجها فى تناول الاسعار من مبحث آخر لما له من حساسية وان كانت محدودة فى حجمها ولكنها خطيرة الأثر فى مدلولها لارتباط ذلك بمعايير محلية داخلية لا يوجد شبيها لها فى الاقتصاديات العالمية، مثال ذلك: ان اسعار السلع فى ريف مصر وصعيدها تتعرض لزيادات مجحفة رغم وحدة الدولة وانتماء المحافظات للدولة ذاتها وامتداد المستهلك كشعب واحد عبر جميع أرجاء الوطن الذى نحيا جميعا تحت مظلته ولانملك إلا الحفاظ على سيادته ووحدته المادية والمعنوية والتى تبدأ وتصب فى حق المواطن فى الحصول على معاملة عادلة لاتتأثر بالقرب او البعد المكانى عن عاصمة المعز. فلم يعد مقبولا ان ترتفع اسعار كثير من السلع الاساسية من أرز وسكر وسجائر وشاى كلما بعدنا عن العاصمة. فعلى سبيل المثال فان علبة السجائر تباع بأسعار تزيد على اسعارها الرسمية كلما بعدت المسافة عن القاهرة كما لو انه يؤدى عنها رسوما جمركية كلما عبرت من محافظة الى المحافظة التى تليها. وقد تختلف السبل فى زيادة الاسعار مابين الزيادة الصريحة فى سعر الكيلو او العبوة او تعبئة ذلك فى عبوات غير معيارية صغيرة مثل قراطيس الشاى والسكر وغيرها على الجانب الآخر كيف يستقر مفهوم وحدة الدولة فى ظل تعليمات تحظر نقل اسماك من بحيرة السد شمالا او سجائر وحاصلات زراعية او منتجات بعينها من محافظة الى اخرى، ومع غرابة هذا الامر إلا ان احدا لايسأل كيف تقوم أجهزة سيادية تابعة للدولة بتنفيذ هذه التعليمات وهى غير المسبوقة بسائر الدول الأخرى. خطورة هذا الامر انه يمس سيادة الدولة كما يمس حرية انسياب السلع والخدمات وهو ماتنادى به دوليا فما بالنا به محليا.

يمتد بنا الامر عمقا فى الغرابة عندما نرى ان القائمين على تسعير غرف الفنادق يفرقون بين السعر المعمول به للمواطن المصرى عنه للمواطن الاجنبى بفروق تصل فى متوسطاتها الى ٥٠٪ زيادة فى الاسعار للنزيل الاجنبى، وقد يبرر البعض ذلك بأن جهة الادارة التى تعتمد الاسعار تخص المواطن المصرى بمزايا لها مبرراتها السطحية من نقص الدخل وغير ذلك متناسين ان هذا الامر فى حد ذاته يمس سيادة الدولة من الحرص على استقرار الاسعار دون تمييز او تفرقة بين مصرى وغير مصرى.

وليس المقصود من هذا المثال ان يفهمه البعض على انه دعوة لزيادة الاسعار على المصريين بل هو فى الواقع دعوة لتوحيد الأسعار عند حدها المخفض وكفى الاجنبى انه تجشم مشقة القدوم الى بلادنا الجميلة عن طريق البر او البحر او الجو ليشعر بعد ذلك ان جميع الابواب مفتوحة للترحيب به دون مغبة شبهة الاستغلال مدام قد اقام عندنا محترما قوانين الدولة وأعرافها.

وعكس هذا يطبق فعلا حيث تتمتع الرحلات السياحية او الوفود الاجنبية بأسعار تصل الى ١٠ ـ ١٥ دولارا فى الليلة بفنادق الدرجة الاولى بمنتجعات البحر الاحمر وهى ميزة لايحصل عليها المواطن المصري. والأمد ليس ببعيد عندما كانت اسعار العملات الاجنبية فى بلادى تقيم بثلاث فئات للتحويل بحيث كان يقيم الدولار بثلاثة اسعار فى ذات الوقت الاول منها هو السعر الرسمى والثانى هو سعر السوق والثالث هو السعر الجمركى والذى يستخدم فى تقييم سعر الواردات، ورغم غرابة هذا الامر وكثرة التندر به محليا وعالميا فإن الأمر احتاج الى ٢٠ عاما قبل ان تتمكن الحكومة فى عصر الرئيس مبارك من تغيير ذلك بجرة قلم وشجاعة قلب ، وإذا كان هناك ما لايجوز ان ننساه كعبرة من هذا الموقف فهو ان الاجراء إذا سار مسارا خاطئا فان الأمر قد يحتاج الى عشرات السنين لتصحيحه.

أما الاوكازيونات، فحدث ولا حرج حيث يستغل البعض موسم الاوكازيون ليطرح سلعا من الذى اتفق على تسميتها فرز ثان او تلك التى شابها عيوب فى الانتاج مقابل تلك الاسعار المخفضة حيث يشمل هذا السلوك المعيب كل السلع باستثناءات محدودة، كما لو كان الانسان لايستطيع ضميره المهنى ان يخفض الاسعار دون ان ينتقص منها بحسابات جودة المنتج متناسيا ان منظومة الجودة المستقرة فى الدول الصناعية والتى نعمل على اللحاق بها ترفض طرح اى انتاج معيب بالأسواق اذ ان الصانع ينظر له على انه خبير الجودة الاول المتخصص والذى يعمل لصالح المستهلك دون شبهة تلاعب من اى نوع.

سأتوقف عند هذا الحد منتهيا الى ان مثل هذه السلوكيات التى ليس لها مسمى آخر ألا اضافة عشوائيات جديدة لحياتنا فى وقت لايسمح فيه المجال لاى عشوائيات اضافية خاصة ان هذا المسلك الذى ننفرد به ليس له مثال يشابهه فى اى من الدول ذات الاقتصاديات الناهضة والمستقرة والتى نسعى للتعاون معها من واقع المساواة والندية فى المفاهيم والجدية وأيضا فى حرصها على استقرار الأسواق.

كل الأمثلة التى أوردتها فى المقال تمثل تشوهات فى نظام التسعير فى بلدنا، وهى تشوهات طاردة فى بعض الأحيان ، الامر الذى يستلزم استئصالها والقضاء عليها تماما.